طالبا بعدم فض دور الانعقاد إلا بعد إقراره

طنا يشيد بما انتهت إليه لجنة الموارد حول مكافأة نهاية الخدمة

محمد طنا

أشاد النائب محمد طنا بما انتهت اليه لجنة تنمية الموارد البشرية بشأن مكافأة نهاية الخدمة للموظفين العاملين في القطاعين العام والخاص، مطالبا زملاءه النواب بعدم فض دور الانعقاد الا بعد اقرار هذا القانون المهم الذي يحقق العدالة بين المواطنين العاملين في الدولة، في المداولتين الاولى والثانية واحالته الى الحكومة. وقال طنا في تصريح «انني وبصفتي احد مقدمي اقتراح مكافأة نهاية الخدمة للموظفين العاملين في القطاعين العام والخاص، فانني اتوجه بالشكر الى رئيس واعضاء لجنة تنمية الموارد البشرية على جهدهم الواضح في انجاز هذا الاقتراح، وموافقتهم عليه، خاصة انه يخدم شريحة كبيرة من المواطنين والمواطنات، وجاء ليحقق العدالة الغائبة بين الموظفين العاملين في الدولة».

وبين طنا انه كان يفترض على الحكومة ان تبادر من نفسها لتقديم هذا القانون، لاسيما ان مكافأة نهاية الخدمة هي حق اصيل لكل موظف، والا تنتظر النواب حتى يقوموا بهذا الدور، مشيرا الى ان الحكومة مطالبة بتنفيذ القانون وفق ماجاء به والذي ينص على ان تكون المكافأة 18 شهرا وبحد اقصى 1500 دينار للراتب، وبحد ادنى 1000 دينار فور صدوره ونشره بالجريدة الرسمية.

وثمن طنا قرار لجنة تنمية الموارد البشرية الذي اتخذته الخميس الماضي بشمول الموظفين العاملين في القطاع الخاص الى قانون مكافأة نهاية الخدمة، مؤكدا ان هذا استحقاق، لأن القانون قدم بالاساس من اجل الموظفين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص ولا يحصلون على هذه المكافأة، محذرا من ان استبعاد القطاع الخاص من القانون يجعله غير عادل وهذا مالا نرضاه.

واوضح طنا انه بفضل تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية فقد تمكن المجلس من اقرار عدد من القوانين المهمة، التي اخفقت المجالس السابقة في اقرارها، والتي تؤكد ان المجلس يسير في الاتجاه الصحيح، مشيرا الى ان مكافأة نهاية الخدمة ستكون عيدية النواب الى المواطنين الكرام، ومستمرون في اقرار جميع القوانين الشعبية التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للمواطن البسيط.

شدد على ضرورة بذل الجهود لتسهيل قبول خريجي الثانوية الكويتيين

التميمي يطالب بزيادة الطلبة البدون في الجامعة و«التطبيقي»

عبدالله التميمي

بارك النائب عبدالله التميمي لأبنائه وبناته الطلبة والطالبات الذين أنهوا عامهم الدراسي بنجاح وتفوق.

وقال إن الجهود التي بذلها عماد المستقبل لهذا الوطن من الجنسين إنما تثبت أن هذه البلاد ولادة للمتفوقين والناجحين الذين لا يحتاجون منا سوى التشجيع والمساندة لحمل أمانة خدمة الكويت كما خدمها آباؤهم وأجدادهم.

وأوضح التميمي أن طلبة الثانوية العامة الذين أنهوا هذه المرحلة ويستعدون لتكملة مشوار التعليم الجامعي يستحقون وقوف الجهات المسؤولة معهم وتسخير كل إمكانياتها من أجل تحقيق اختياراتهم التي ستشكل مستقبلهم المهني والوظيفي.

ودعا وزارة التعليم العالي الى بذل كل الجهود لتذليل العقبات سواء فيما يتعلق بمن سيتم ابتعاثهم للخارج أو في الجامعات الخاصة في البلاد بالإضافة الى دعم جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمعاهد لزيادة استيعاب الطلبة الذين يرغبون في إتمام دراستهم في هذه المؤسسات التعليمية.

وأشار التميمي الى ضرورة الاهتمام بالطلبة البدون وزيادة المقاعد المخصصة لقبولهم في المؤسسات التعليمية، فهؤلاء لا يعرفون غير الكويت وطنا، ويجب أن تحل قضية تعليمهم بشكل كامل ودون تسويف من قبل الادارة الجامعية والهيئة وتسهيل الاشتراطات عليهم لتكملة مشوارهم التعليمي.

800 مشرفة كويتية ينتظرن مصيرهن ومجلس الوكلاء يتجاهل مطالبهن

العازمي: «التربية» تعمق أزمة البطالة وعليها التعاقد مع مشرفات التغذية لمراقبة المقاصف

حمدان العازمي

استنكر النائب حمدان العازمي القرارات التعسفية لوزارة التربية والتي تساهم في تعميق مشكلتي التعليم والبطالة في الكويت، لافتا إلى أن الوزارة خلال السنوات الأخيرة تمارس سياسات غير مدروسة عبر مجلس وكلاء الوزارة الذي يتخذ قرارات عكسية في اجتماعاته ساهمت في تعميق أزمة التعليم، واليوم يعمل ضد مصلحة الكويتيات العاملات ضمن عقود مشرفات التغذية، منتقدا إلغاء مجلس الوكلاء لمشروع التغذية في المدارس والعودة للمقاصف المدرسية دون مراعاة معاناة أكثر من 800 مواطنة تعملن كمشرفات للتغذية في مدارس المرحلة الابتدائية.

وطالب العازمي بضرورة التعاقد مع مشرفات التغذية مباشرة عبر وزارة التربية ليعملن على مراقبة المقاصف التي تحتاج إلى مراقبة مستمرة غابت عنها في الفترات السابقة، حتى لا تتكرر نفس الأخطاء التي حذرت منها وزارة الصحة قبل ذلك، مبينا أن التعاقد مع المشرفات الكويتيات من شأنه تعزيز الرقابة على المقاصف حرصا على صحة الطلبة، ووقف مساهمة وزارة التربية في تعميق مشكلة البطالة في البلاد، مستطردا بالقول من الممكن التعاقد معهن كمشرفات على المقاصف او مراقبات امن.

ولفت الى ان 800 مواطنة المسرحات من عقود مشرفات التغذية عليهن التزامات مادية وقروض للبنوك، فمن اين يدفعن اقساط هذه القروض؟ مشددا على ضرورة النظر لمصلحة المواطن في اي قرار يتخذ حتى لا تتسع رقعة البطالة وتزداد معاناة المواطنين.

وأشار إلى أن وكيلة وزارة التربية مريم الوتيد والموجودة على رأس عملها منذ سنوات طويلة تغير فيها العديد من الوزراء، وتعد المشرفة والمنفذة الأولى للقرارت في الوزارة، لم نر منها أي قرارات تساهم في تقدم العملية التعليمية، ولا خططا مدروسة تقدم للوزراء وتتابع هي تنفيذها نظرا لثبات منصبها، وما نراه فقط منذ توليها هذا المنصب هو تراجع العملية التعليمية والتعسف في اتخاذ القرارات داخل الوزارة، داعيا الوكيلة إلى ضرورة النظر إلى مصلحة الكويت وأبنائها من خلال موقعها الحساس، أو ترك منصبها لمن هو قادر على العطاء بعد أن قدمت كل ما لديها ولم يعد هناك جديد يمكن أن تضيفه للعملية التعليمية.

وشدد على أن مجلس الوكلاء مطالب في اجتماعاته بدراسة القرارات التي تتخذ من جميع الجوانب، وعدم الاكتفاء بالقرارات التعسفية التي تضر مصالح المواطنين من طلبة ومشرفات، داعيا المجلس إلى دراسة مشاكل العملية التعليمية ووضع حلول ناجعة في اجتماعاته لمشكلة تراجع مستوى الطلبة، والنهوض بالعملية التعليمية في البلاد.

الفضل: الحبس مدة لا تتجاوز 3 سنوات لكل من يخل قولاً أو فعلاً بالاحترام الواجب للعلم الوطني

نبيل الفضل

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا بقانون في شأن إضافة المادة 33 مكررا الى القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960، وجاء في القانون ما يلي:

مادة أولى

يضاف الى القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 المادة 33 مكررا ونصها الآتي:

«مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات ولا تقل عن سنة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخل قولا أو فعلا بالاحترام الواجب والوقار اللازم للعلم الوطني لدولة الكويت أو نشيدها الوطني أو عمد الى عدم الوقوف لتحية العلم وأثناءها أو حرض على تلك الأعمال أو أتى بأي شيء يمس من كرامة العلم الوطني للكويت بأي وسيلة كانت).

مادة ثانية

يعمل بهذا القانون منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: تقديرا لمكانة العلم الوطني للدولة ونشيدها فلا تكاد تخلو الدساتير من حكم دستوري يتعلق بهما. وهذا التقدير كان في حسبان المشرع الدستوري عند إعداده للدستور، فقرر في المادة 5 من الدستور على أن: «يبين القانون علم الدولة وشعارها وشاراتها ونشيدها الوطني».

ومؤدى لذلك النص الدستوري انه احتراما لمكانة العلم الوطني لدولة الكويت ونشيدها وتقديرا لرمزية كلا منهما، فإن المشرع الدستوري جعل الاداة المنظمة لهما هي القانون بدلا من أن تكون بمرسوم، وغني عن البيان أن القانون هو الأداة الاعلى من المرسوم أو اللائحة أو القرار.

والعلم الوطني لدولة الكويت هو رمز وحدتها واستقلالها ويعبر عن تاريخ وعزة وكرامة ووحدة الشعب الكويتي وولاءه الوطني، كما أنه يتضمن كذلك معاني ترمز الى خصائص الكويت.

وتقديرا لما يحتله علم الدولة من مكانة ورمزية يستظل به كل أفراد الشعب وأن يحظى بالاحترام والإجلال من قبل الكافة، فإن كافة الدول تضع قوانين تصون وتحفظ مكانة علمها وهيبته في كيفية التعامل معه، وتحديد أماكن وأوقات رفعه وإنزاله أو تنكيسه، وأيضا أنواع قماشه وقياساته، وأوضاعه في مختلف المناسبات، وتضع كذلك عقوبات جزائية رادعة لكل من يقلل من احترام العلم الوطني ومكانته ورمزيته.

ومن أجل ردع كل من يقلل من احترام علم الكويت الوطني أو يستهين فيه فإن المادة 33 من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 عاقبت بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز مائتين وخمسة وعشرين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب في مكان عام فعلا من شأنه إهانة العلم الوطني سواء بإتلافه أو بإنزاله أو بأي عمل آخر يعبر عن الكراهية والازدراء.

وبالرغم من وجاهة نص المادة 33 المشار إليه إلا أنه قد شابه القصور في توسيع النطاق الإجرامي فلم يعد يشمل كل الوقائع الإجرامية التي ترتكب في حق علم الكويت الوطني ورمزيته ومكانته في ظل تطور السلوكيات الإجرامية وتعددها لمختلف الناس، كما أن هذا النص غفل عن توفير الحماية الجزائية لنشيد الكويت الوطني الذي لا يقل أهمية عن العلم الوطني للدولة فضلا عن ارتباط النشيد بالعلم الوطني للكويت.

ومن أجل تلافي تلك العيوب جاء المقترح بقانون ليضيف المادة 33 مكرر الى القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960، وذلك لمواجهة كافة السلوكيات المجرمة التي تقع على علم الكويت الوطني ونشيدها، فقررت المادة 33 مكررا عقوبة الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات ولا تقل عن سنة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين على كل من يخل قولا أو فعلا بالاحترام الواجب والوقار اللازم للعلم الوطني لدولة الكويت أو نشيدها الوطني أو عمد الى عدم الوقوف لتحية العلم وأثناءها أو حرض على تلك الأعمال أو أتى بأي شيء يمس من كرامة العلم الوطني للكويت بأي وسيلة كانت.

كما أن نص المادة 33 مكررا لم يغفل أي عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء هذا من ناحية، وتخصيصه لحماية جزائية لعلم الكويت الوطني ونشيدها، خلافا لما جاء في نص المادة 33 بشأن علم أي دولة غير معادية من ناحية أخرى.

الحريجي يبارك للقيادة السياسة والمواطنين والمقيمين بمناسبة حلول شهر رمضان

سعود الحريجي

يستقبل مراقب مجلس الأمة النائب سعود الحريجي المهنئين بشهر رمضان بعد صلاة التراويح اليوم الاثنين في ديوانه بالجهراء بمنطقة القصر ق 2، وبهذه المناسبة توجه الحريجي بخالص التهنئة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك الى صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين والى رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء والنواب والمواطنين والمواطنات، داعيا الله تبارك وتعالى ان يعيد هذا الشهر المعظم على الكويت وأهلها والمقيمين على ارضها وعلى الأمة العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

الطبطبائي يدشن الحملة الكويتية الشعبية لنصرة الشعب العراقي

عبدالرحمن الجميعان ود.جمعان الحربش و د.وليد الطبطبائي وبدر الداهوم

أعلن النائب السابق د.وليد الطبطبائي عن انطلاق اعمال اللجنة الكويتية الشعبية لنصرة الشعب العراقي تحت شعار «حق الأخوة والجيرة»، مؤكدا أنها تهدف إلى إبراز صورة الشعب الكويتي الاصيل في نصرة المستضعفين في كل مكان.

وجاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في ديوان د.وليد الطبطبائي في كيفان امس بحضور كل من النواب السابقين د.جمعان الحربش وبدر الداهوم والمفكر الاسلامي عبدالرحمن الجميعان.

وقال الطبطبائي في بيان تدشين اعمال اللجنة: انه من اجل دعم الثورة العراقية للحفاظ على عراق واحد وانتصارا للشعب العراقي ضد الطائفية البغيضة ومن أجل استرداد الحرية والعدالة والامن والتعايش الوطني ومن باب المنطلقات القومية والنصرة الإسلامية، نعلن قيام اللجنة الكويتية الشعبية لنصرة الشعب العراقي.

وأضاف: وتهدف الحملة الى إبراز صورة الشعب الكويتي الاصيل في نصرة المستضعفين بكل مكان وإبراز المأساة الإنسانية للشعب العراقي ومساندة الشعب العراقي في تحقيق مطالبه العادلة والمحافظة على وحدة العراق لحماية منظومة مجلس التعاون الخليجي.

وشدد الطبطبائي على استقلالية اللجنة، وانها تمثل الشعب الكويتي بكل مكوناته ممن يؤمنون بحرية الشعوب ويحارب الطائفية ويدعو الى العدالة والمساواة وحماية حقوق الإنسان في كل مكان.

الشاهين: توعية المواطنين بوجود فترة انتقالية يتم التعامل بها بالنقد الحالي والإصدار الجديد

أسامة الشاهين

طالب النائب في مجلس فبراير 2012 المبطل المحامي أسامة الشاهين البنك المركزي ووزارتي المالية والتجارة بالقيام بالدور المنوط بهما تجاه العملة الجديدة.

وقال الشاهين إنه يجب على البنك المركزي ووزارة المالية توعية الكويتيين وأشقائهم والبنوك المركزية العالمية، بوجود فترة انتقالية يتم التعامل بها بالنقد الحالي والإصدار الجديد.

وأضاف الشاهين في تصريح له أن التوعية واجبة كيلا يحدث ازدحام غير مبرر على البنوك ومكائن الصرف، فالإصداران الحالي والجديد معترف بهما قانونيا بجانب بعضهما لعدة شهور مقبلة.

وتابع الشاهين كما أن وزارة التجارة مطالبة بتشديد الرقابة على المتاجر كيلا تمتنع عن قبول الإصدار النقدي الحالي الساري بجانب الجديد، فالامتناع عن قبول نقد الدولة يعد جريمة وفق التشريعات الكويتية.

هنأ الشعب الكويتي بمناسبة حلول شهر رمضان

المنبر: نبذ خطاب الكراهية والطائفية البغيضة والحذر من الانجرار وراء صراعات المنطقة

هنأ المنبر الديموقراطي الكويتي الشعب الكويتي بقدوم شهر رمضان المبارك والذي تتجسد فيه أعظم مشاعر التواصل بين مكونات المجتمع الكويتي.

وأكد المنبر في بيان صحافي بهذه المناسبة على أهمية نبذ خطاب الكراهية والطائفية البغيضة التي أخذت في الآونة الأخيرة طابعا متطرفا مزق وفرق أبناء المجتمع الواحد وهو ما أدى الى تشتت الجهود الباحثة عن التقدم والتطور الاجتماعي.

وأضاف المنبر الديموقراطي أنه لا يخفى على أحد أن تبني الإصلاح ومحاربة الفساد لن يتسنى لهما النجاح إلا بتعاون وتكاتف كل مكونات المجتمع، مشيرا في الوقت ذاته الى أنه علينا توخي الحذر حول مسألة الانجرار وراء صراعات طائفية عاصفة بدأت تلقي بظلالها على الوضع الإقليمي مجددا وهو الأمر الذي بدأت بعض الفئات الانتهازية التي تلبس رداء الطائفية استغلاله وهذه الفئة هي الأشد خطورة.

واختتم المنبر الديموقراطي الكويتي بيانه بالتأكيد على أهمية الابتعاد عن الدخول في صراع دائر لن يحقق إلا المزيد من الدمار والانهيار لوطننا.

«الدستورية» تهنئ سمو الأمير وسمو ولي العهد والشعب الكويتي بمناسبة شهر رمضان المبارك

أصدرت الحركة الدستورية بيانا جاء فيه: أهل علينا شهر الخير والإيمان والرحمة، شهر الانتصار على النفس والشيطان والطغيان، شهر القرآن والصدقة والقيام، شهر التغافر والتزاور والتكاتف.

تهنئ «الحركة الدستورية الإسلامية» صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد، وشعب الكويت الكريم، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

سائلين المولى القدير ان يتقبل من الجميع طاعاتهم ويستجيب دعاءهم ويحقق آمالهم الصالحة، وان يجعله شهر خير وبركة على الوطن العزيز والأمانة الإسلامية جمعاء، وشهر نصر وفرج لإخواننا في فلسطين وسورية والعراق وبورما وافريقيا الوسطى وسائر البلاد.

كما تهيب «الحركة الدستورية الإسلامية» بشعب الكويت خاصة، وابناء الامة جمعاء، الى استثمار ايام شهر رمضان المبارك ولياليه الفاضلة بالأعمال الصالحة من صيام مبرور وقيام الليل والتصدق بالأموال والأمر بالمعروف والدعوة للخيرات وصلة الأرحام وبناء الأوطان.

حفظ الله الكويت وشعبها ومن يقيم على أرضها من كل مكروه.